

تحليل النص بين ثنائية الوضع والاستعمال

أ.م.د. محمد ذنون يونس فتحي / قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات / جامعة الموصل

الوضع والاستعمال تأسيساً ومفهوماً:

الوضع لغة: الجعل، تقول: وضعت الشيء في كذا أي جعلت كذا حيزاً له، قال عبد الغفور اللاري (ت ٩١٢ هـ): الوضع في اللغة: جعل الشيء في حيز، فكأن الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيزاً للفظ، فعلق عليه عبد الحكيم السيالكوتي (ت ١٠٦٧ هـ) مؤيداً بالقول: إذ بذلك التعيين يستقر في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه إلا بقرينة كاستقرار الشيء في الحيز، وبذلك تكون المعاني قوالب للألفاظ لا العكس^(١)، واصطلاحاً يطلق بمعنيين:

- ١- تعيين الشيء بإزاء معناه للدلالة عليه بنفسه، وعلى هذا لا وضع للمجاز، والمراد من الشيء الأعم من اللفظ وغيره، كالخطوط والنصب والعقد وغيرها.
- ٢- تعيين اللفظ بإزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه أو بواسطة القرينة، بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين، وعلى هذا فالمجاز موضوع.

أي أن هناك دالاً وهناك مدلولاً، والوضع هو: قرن الدال أو اللفظ أو الرمز اللغوي بالمدلول والمعنى، وقد احتاج اللغويون العرب إلى بيان الحالة الأصلية للفظ صوتاً وصيغة صرفية وتركيباً نحويًا ومعنى دلاليًا من أجل تحديد التكوين الأول له؛ لمراقبة سائر التغييرات التي تطرأ عليه وتؤثر فيه؛ لمعرفة الأسباب التي أدت إلى ذلك التغيير والخروج عن الأصل، ومعرفة القوانين المتحكمة في عمليات التحول والتبديل، فالوضع يشير إلى التشكيل الأساسي الذي وجد اللفظ من أجله، والتكوين الأولي الذي أراد الواضع أن يحقق وظيفته المقصود منها، وهم بذلك يتقاربون مع ما فرّق به سوسير بين مصطلحي اللغة والكلام، أو جومسكي بين مصطلحي الكفاءة والأداء، فهنالك مستويان: تجريدي واستعمالي، سمّاه اللغويون العرب القدامى: الوضع والاستعمال.

وأما الاستعمال فهو: إنزال تلك الدوال إلى ساحة النطق والكلام والخطاب، ومما لا شك فيه أن تتأثر بعض من تلك الدوال بالظروف المحيطة بالمتكلم لا كلها، سواء تعلقت بالمتكلم أو بالمخاطب أو بعملية إرسال الكلام، أو الظروف الخارجية المحيطة بالنص التي تحتم على المتكلم التأثير بها؛ للقيام بتغيير مقصود وواع لتلك الرموز اللغوية وإخراجها عن

(١) المجموعة النورية: ٢٨ / ١.

وضعها الأولي، وللتمثيل لذلك نتوقف عند تاء التأنيث الساكنة، فهذا الرمز اللغوي وضع ساكنا للدلالة على أن الفاعل الذي أسند إليه الفعل مؤنث، فهذه هي الحالة الأصلية لعملية الوضع، لكن لظروف تتعلق بعملية إرسال الكلام، التي تتطلب الخفة واليسر على الناطق، يُخرج المتكلم هذا الرمز عن أصله الوضعي بكسره عند التقائه بساكن، أو فتحه عند اتصاله بألف الاثنين، أو ضمه اتباعا لما بعده، فهذه الحالات الثلاث هي خارجة عن الأصل، وإنما تم ذلك لوجود مقتضيات تتعلق بعملية إرسال الكلام إلى المخاطب، ولا يمكن لنا أن نعد ذلك الخروج حالة أصلية عند التعريف بهذه التاء؛ لأنه استعمال طارئ ولا يعتد به.

كما لا يمكن لنا تسمية ذلك الخروج عن الأصل الوضعي بالاستعمال المجازي، لأن أصل الوضع أعم من الحقيقة والمجاز، وقد تغير الكلمة عن أصل وضعها ولا يكون مجازا، وقد أشار سيوييه إلى ذلك عند حديثه عن (نعم وبئس)، بقوله: " وأصلُ نَعَمْ وبِئْسَ: نَعَمْ وبِئْسَ، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى"^(١)، فلا تشابه اصطلاحيا بين الوضع والاستعمال من جهة والحقيقة والمجاز من أخرى، إلا عند الخروج للرمز اللغوي من دلالاته الحقيقية الوضعية إلى دلالة مجازية وضعية لعلاقة بين الدالتين، فحينئذ يكون بين هذه المصطلحات الأربعة تلاحم، كلفظة الدابة الدالة على العموم لكل ما يدبّ على الأرض، ثم خصّها الاستعمال اللغوي بنوع منه، فكان ذلك خروجا عن الحقيقة إلى المجاز، وعن الأصل الوضعي لها إلى الدلالة الاستعمالية الجديدة، ثم شاع ذلك المجاز حتى تحوّل إلى حقيقة عرفية عامة، مع أن من الضروري القول بأن وصف الألفاظ بالحقيقة والمجاز إنما يكون عند الاستعمال لها، فالحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ المستعملة، وقبل الاستعمال أعني مرحلة الوضع أو اللغة أو الكفاءة لا توصف بشيء من ذلك، لكن يمكن تسمية الوضع الأصلي بالحقيقي إن استعمل اللفظ فيه، أي عندما نزل اللفظ إلى ساحة الاستعمال والتداول استعمل في دلالاته الوضعية، وبهذا الاعتبار يصح وصف الوضع الأصلي بأنه استعمال حقيقي، وأما لو نزل اللفظ إلى تلك الساحة وقد تغير عن دلالاته الوضعية، لعلاقة وقرينة مانعة فيوصف بالمجاز حينئذ، وقد تبه القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ) إلى ذلك بقوله: " فالوضع : يقال بالاشتراك على جعل اللفظ دليلا على المعنى كتسمية الولد زيدا، وهذا هو الوضع اللغوي، وعلى غلبة استعمال اللفظ في المعنى حتى يصير أشهر فيه من غيره، وهذا هو وضع المنقولات الثلاثة الشرعي نحو الصلاة، والعرفي العام نحو الدابة، والعرفي الخاص نحو الجوهر والعرض عند المتكلمين، والاستعمال: إطلاق اللفظ وإرادة عين مسماه بالحكم، وهو الحقيقة، أو غير مسماه لعلاقة بينهما، وهو المجاز"^(٢)، وقد صرح البلاغيون بذلك عند الحديث عن استعارة (الرحمن الرحيم) لوصف الذات الإلهية، بأن صحة الاستعارة متوقفة على استعمال هذين اللفظين في المستعار منه، مع أنهما علمان خاصان بالله تعالى لم يسبق لهما إطلاق على غيره، وأجابوا بأن الاستعمال في المستعار منه ليس بالازم، بل يكفي الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي،

(١) الكتاب - سيوييه: ٢ / ١٧٩.

(٢) الذخيرة - القرافي: ١ / ٥٧.

وبنوا عليه القول بوجود مجازات لا حقائق لها^(١)، فأصل الوضع حالة أولية قبل نزول اللفظ إلى ساحة الاستعمال، ولذا صحت الاستعارة من الحالة الوضعية الأولى، وإن لم يستعمل في الحقيقة لغيره تعالى.

وأثرت قضية الوضع والاستعمال في دراهم اللغوية تأثيرا كبيرا، وأخذوا يبنون عليها الكثير من الأحكام والقواعد، ويعتقدون أن الواضع كان يقصد ذلك ويتوخاه، من أجل تحقيق عدم الالتباس وضرورة حصول التفرقة بين الصيغ والتراكيب المتشابهة، فقد ربطوا قصد المتكلم بملاحظة الحالة الوضعية للتفرقة بين ما هو أصلي وعارض، حيث تخرج همزة الوصل المكسورة إلى الضم للاتباع كما في (أنضُرْ)، ويمارس هذا الضم دليلا على وجود ضمة العين في صيغ أخرى مثل: (أُدعي) و(أُغزي)، بخلاف (إمشوا)، مع أن عين الفعلين الأولين مكسور وعين الفعل الثالث مضموم، إلا أن كسرة الأولين عارضة نتيجة الاستعمال والمناسبة مع الياء، فالأصل فيهما الضم، ولمراعاة أصل الوضع ضمت الهمزة اتباعا للضمة المقدرة وضعا، في حين أن ضمة عين الثالث عارضة بسبب مناسبة الواو، والأصل فيه الكسر، فكانت الهمزة مكسورة على الأصل، وهكذا لعبت الضمة التي هي خارجة عن أصل وضعها وهو الكسر نتيجة الاتباع دورا في تحديد الأصل الوضعي للأفعال المتقدمة، فضمة همزة الوصل العارضة استعمالا لا وضعا تدل على الضم الوضعي وتميزه عن الضم الاستعمالي^(٢).

وصرح اللغويون الأوائل بأن الدلالة الاستعمالية قد تعطي للدوال أحكاما تخالف أصلها الوضعي، بمعنى أن الدلالة الاستعمالية الجديدة تراعى في عمليات الاشتقاق تشبيها لها بما خرجت إليه، دون النظر إلى أصلها الوضعي وصيغتها التي وجدت من أجلها، فيهجر الأصل الوضعي وتصبح الدلالة الاستعمالية أصلا، ومن ذلك ما ذكره المبرد (ت ٢٨٥هـ) عند توقفه على قول بعضهم^(٣):

وَأَصَقَ أَحْشَائِي بِيَرْدِ تَرَابِهِ وَإِنْ كَانَ مَخْلُوطًا بِسَمِّ الْأَسَاوِدِ

حيث وضح أن (الأساود) جمع (أسود) وهو موضوع أصلا للدلالة على الوصف، أي الدلالة على الذات المرتبطة بالحدث، لكنها عند الاستعمال جرت مجرى الأسماء، فأطلقت على الحية، ومن المعلوم أن (أفعل) الاسمي عند إرادة جمعه يجمع على (أفاعل) مثل: أحمد وأحامد وأفكل وأفاكل وأسلم وأسالم، وأما (أفعل) الوصفي عند جمعه فإنه يجمع على (فُعل) مثل: أحمر وحُمُر وأصفر وصُفُر، والشاعر لما جمع (أسود) على (أساود) نظر إلى المستوى الاستعمالي الذي خرجت إليه وهو الدلالة على مجرد الذات، وإن كان في الأصل نعتا، في حين يجمع العربي أفعل الوصفي على فُعل، كما في قولهم: ثياب سود، وخيلٌ دهم^(٤)؛ إلا أن الحالة الاستعمالية إنما غلبت على الحالة الوضعية للتفرقة بين الدالتين، فلم يعدلوا عن الأصل إلا لوظيفة مقصودة.

(١) حاشية الدسوقي على مختصر السعد: ١ / ١٩.

(٢) المنصف شرح كتاب التصريف - ابن جني: ١ / ٥٥، المفتاح في الصرف - الجرجاني: ٥٥، شرح قطر الندى - ابن هشام: ٣٣٣، شذا

العرف في فن الصرف - الحملاوي: ١٢٠.

(٣) ؟؟؟؟

(٤) الكامل في اللغة والأدب - المبرد: ١ / ٥٢.

لكن الاستعمال العارض على الأصل لا يوجب أحكام الأصل وقوانينه؛ لأنه أمر طارئ مؤقت، كما نجد في الحركة العارضة عند الاستعمال في صيغة (لا تخشون)، فإن واو الضمير الساكنة وضعا لما التقت بالنون الأولى الساكنة من نوني التوكيد ضمت تخلصا من التقاء الساكنين؛ لعدم إمكانية حذفها لانفتاح ما قبلها، ولكن هذا الضم لما كان عارضا على الأصل لم تنقلب واو الضمير ألفا، مع أن الواو المتحركة ما قبلها مفتوح تقلب ألفا، ولم تعد لام الفعل المحذوفة لالتقاء الساكنين مع زوال علة الحذف بتحريك واو الضمير؛ لأن التحرك عارض بسبب الاستعمال، فلا تثبت له أحكام الحركة الأصلية^(١).

ضوابط تعيين الأصل الوضعي:

السؤال الذي يفرض نفسه، كيف عرفت النظرية اللغوية عند العرب الأصل الوضعي؟ ومن قال لهم إن ذلك هو الأصل، والاستعمالات الأخرى هي الفرعية والطارئة عليه؟ وللإجابة عن ذلك ينبغي أن ننظر فيما جعلوه أصلا وضعيا وما عدوه طارئا نتيجة الاستعمال، أو معدولا عن أصله لحاجات الكلام وظروفه، ومن تلك الضوابط فيما تبين لنا:

١- الكثرة الاستعمالية، تعدد الكثرة ضابطا مهما للتعرف على الأصل الوضعي؛ إذ الأغلب في الاستعمال أن يوافق المتكلم استعماله اللغة مع الأصل الوضعي، يقول السيوطي في معرض حديثه عن معرفة أصل ظاهرة القلب المكاني: "فإن قال قائل: إذا جاءت الكلمة في موضع على نظم ما، ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخر، فيم يعلم أن أحد النظمين أصل والآخر مقلوب منه؟ بل لقائل أن يقول: لعلهما أصلان، وليس أحد النظمين مقلوبا من صاحبه. فالجواب أن الذي يعلم به ذلك أربعة أشياء، أحدها: أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالا من الآخر، فيكون الأكثر استعمالا هو الأصل، والآخر مقلوبا منه، نحو لَعْمَرِي وَرَعْمَلِي. فإن لعمري أكثر استعمالا، فلذلك ادعينا أنه الأصل^(٢).

إن الأغلب أن تستعمل الأصوات من مخارجها الأصلية، والأغلب استعمال الصيغ الصرفية فيما وضعت له، والأكثر في التراكيب النحوية أن توظف فيما خصها الواضع من استعمالات معينة، والأعم أن يستعمل المتكلم الألفاظ والتراكيب في دلالاتها الأصلية، فالكثرة الاستعمالية قرينة ترجح الأصل الوضعي وتدلل عليه وتحدده.

فالنون مثلا حرف أنفي وهو الأغلب في عملية نطقه، ولكن عندما يجتمع الساكن منه مع الباء في قولنا: (من بعد) يقلب إلى صوت شفوي في ظاهرة تسمى بالإقلاب^(٣)، لكن لا يمكن أن نعد ذلك التحول أصلا وضعيا، بل هو خارج عن الأصل لعوامل التجاور الصوتي، وهذا الخروج في حالات معينة، ولذا يكون قليلا مقارنة بالأعم الأغلب من الاستعمالات، وقد صرح ابن جني بذلك عند حديثه عن ظاهرة الإبدال بين صوتي الفاء والثاء بقوله: "وأبدلت الفاء من

(١) شرح الكافية الشافية- ابن مالك: ٣ / ١٤١٥، شرح التصريف العزي- التفتازاني: ١٨ - ١٩، جامع الدروس العربية- الغلاييني: ٢ /

(٢) همع الهوامع- السيوطي: ٣ / ٤٨١.

(٣) النحو الوافي- عباس حسن: ٤ / ٧٩١.

النَّاءِ فِي ثُمَّ وَجَدَتْ، فَقَالُوا: قَامَ زَيْدٌ فَمَّ عَمْرُو، وَالْأَصْلُ النَّاءُ لِأَنَّ ثُمَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا مِنْ فُمَّ، وَقَالُوا: جَدَفْتُ فِي جَدَثٍ، وَالْأَصْلُ النَّاءُ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ: أَجْدَاثٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: أَجْدَافٌ^(١)، وَيُؤْشِرُ ابْنُ جَنِيٍّ إِلَى قَرِينَةٍ أُخْرَى تَحْدُدُ أَصْلَ الْوَضْعِ وَهِيَ حَالَةُ اسْتِثْقَاكِ الْجَمْعِ، فَإِنْ اقْتَصَرَهُمْ عَلَى أَجْدَاثٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَدَثٌ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ الْخُرُوجَ عَنْ أَصْلِ الْوَضْعِ قَدْ تَمَّ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ فَحَسَبَ، فَهَذَا مَحْدَدٌ مَهْمٌ لِأَصْلِ الْوَضْعِ، وَيُشِيرُ ابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: " وَأَمَّا التُّونُ فَأُبْدِلْتُ مِنَ اللَّامِ فِي لَعْلٍ، فَقَالُوا: لَعَنَّ، ... ، وَإِنَّمَا جُعِلَ الْأَصْلُ "لَعْلٌ" لِأَنَّهُ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا^(٢).

إنَّ الْأَغْلَبَ فِي صِيغَةِ (فَاعِلٍ) أَنْ تَكُونَ مُسْتَعْمَلَةً فِي بَاهِئِهَا، وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَاتٍ مُتَصَفَةٍ بِمَحْدَثٍ مِنْ جِهَةِ قِيَامِهَا بِهِ، لَكِنِّهَا تَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ لَكِي تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، مِثْلَ (رَاضِيَةٍ) بِمَعْنَى ذَاتِ رِضَا، أَيْ مُرَضِيَةٍ^(٣) فِي قَوْلِهِ (فَهُوَ فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ / الْقَارِعَةُ آ: ٧)، حَيْثُ دَلَّتْ عَلَى ذَاتٍ مُتَصَفَةٍ بِمَحْدَثٍ مِنْ جِهَةِ الْوُقُوعِ عَلَيْهِ كَمَا هِيَ دَلَالَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ، لَكِنِ الْأَكْثَرُ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ الصَّرْفِيَّةِ أَنْ تَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَلِذَا يَكُونُ الْخَارِجُ عَنِ الْأَصْلِ الْوَضْعِيِّ قَلِيلًا، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى الْأَصْلِ وَالْفِرْعِ، وَالْأَكْثَرُ فِي اسْتِعْمَالِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ عَلَى الْمَسْنَدِ، فَيُقَالُ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ مِثْلًا، وَهُوَ الْحَالَةُ الْغَالِبَةُ فِي الْاسْتِعْمَالِ، وَلَكِنِ لظُرُوفٍ مَعِينَةٌ يَعْدِلُ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ، فَيَقْدَمُ الْخَبَرُ الْمَسْنَدُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، فَيُقَالُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَلِذَا يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ^(٤):

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُوْخِرَا وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرُورَةَ

وَالْأَصْلُ هُوَ الْكَثْرَةُ الْاسْتِعْمَالِيَّةُ، وَخِلَافُ الْأَصْلِ دَالٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ، وَقَدْ أَشَارَ سَيِّبِيُّهُ إِلَى أَنَّ الظُّرُوفَ قَدْ تَخْرُجُ مِنَ الظُّرْفِيَّةِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ، وَبَعْضُهَا تَخْرُجُ بِكَثْرَةِ مَقَارَنَةِ بَعْضِهَا الْآخَرَ، وَعَمْدَتُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى كَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ، فَهُوَ يَشْخَصُ أَصْلَ اسْتِعْمَالِ الظُّرْفِ ثُمَّ خُرُوجَهُ وَاخْتِلَافَ الظُّرُوفِ بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ فِي نِسْبَةِ ذَلِكَ الْخُرُوجِ، بِقَوْلِهِ: " وَاعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ بَعْضُهَا أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنْ بَعْضٍ فِي الْأَسْمَاءِ، نَحْوُ: الثُّبُلِ وَالْقَصْدِ وَالنَّاحِيَةِ، وَأَمَّا الْخَلْفُ وَالْأَمَامُ وَالنَّحْتُ فَهِنَّ أَقْلُ اسْتِعْمَالًا فِي الْكَلَامِ أَنْ تُجْعَلَ أَسْمَاءً، وَقَدْ جَاءَتْ عَلَى ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ وَالْأَشْعَارِ"^(٥)، وَالْأَغْلَبُ فِي الدَّلَالَةِ الْإِفْرَادِيَّةِ اسْتِعْمَالِ الْكَلِمَةِ فِي مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ، وَلَكِنِ عِنْدَمَا تَتَوَفَّرُ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ وَالْمَعْنَى الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ مَعَ الْقَرِينَةِ الْمَانِعَةِ تَسْتَعْمَلُ الْكَلِمَةُ بِمَجَازٍ تَخْرُجُ عَنْ أَصْلِهَا الْوَضْعِيِّ، فَالرَّحْمَةُ مَعْنَاهَا الَّذِي وَضَعَتْ بِإِزَاتِهِ: رَقَّةُ الْقَلْبِ وَعِطْفُهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْحَسِّيُّ لِلْكَلِمَةِ، إِلَّا أَنَّهُ تَأْتِي بِمَعْنَى التَّفَضُّلِ وَالْإِحْسَانِ لِلآخَرِينَ، نَظَرًا لِلْعِلَاقَةِ السَّبْبِيَّةِ بَيْنَ الْمَدْلُولِينَ، وَلِلْقَرِينَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْمَانِعَةِ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ مَعَ الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ الْمُنْزَهَةِ عَنِ الْجَسْمِيَّةِ وَالْتَرَكِبِ الْعَضْوِيِّ، فَاللَّهُ تَعَالَى رَحِيمٌ أَيْ مُتَفَضِّلٌ وَمَحْسَنٌ، وَلَكِنِ هَذَا الْخُرُوجُ عَنِ الْأَصْلِ فِي حَالَاتٍ وَمَقَامَاتٍ مَعِينَةٍ، وَلِذَا لَا يُمْكِنُ جَعْلُهُ أَصْلًا، بَلْ هُوَ دَلِيلُ الْفِرْعِيَّةِ، وَالْأَغْلَبُ فِي الدَّلَالَةِ التَّرَكِيبِيَّةِ أَنْ يَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى فَاعِلِهِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي أَوْجَدَهُ، مِثْلُ: ذَهَبَ زَيْدٌ وَخَرَجَ بَكْرٌ وَنَامَ عَمْرُو، وَلَكِنِ قَدْ يَسْنَدُ الْفِعْلَ إِلَى غَيْرِ

(١) الخصائص - ابن جني: ١ / ١٧٥.

(٢) الممتع الكبير في التصريف - ابن عصفور: ١ / ٢٦٢.

(٣) الكتاب: ٣ / ٣٣١، المقتضب - المبرد: ٣ / ٣٨٢، الخصائص - ابن جني: ١ / ١٥٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٤٧٧.

(٤) ألفية ابن مالك: ١٨، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٢٧.

(٥) الكتاب: ١ / ٤١١.

فاعله الحقيقي أحيانا معينة، فيقال: صام نهاره وقام ليله، والنهار والليل لا يصومان ولا يقومان، لكن هذه حالة خارجة عن الأصل لظروف وسياقات معينة، تدل قلتها على الأصل الوضعي لتلك التراكيب.

وهكذا تلعب الكثرة الاستعمالية ضابطا مهما يؤثر الحالة الأصلية للوضع، ويعين الدارس على تحديد الصورة الأولى لمعرفة المعيار الذي يقوم بدراسته وتعليل جميع الصور الخارجة عنه، ومن دون تحديد ذلك المعيار تصبح الدراسة نوعا من الفوضى والعبث الذي يتخبط الدارس في قوانينه وأحكامه.

٢- **المؤثرات المجاورة:** يعتمد الدارس على تشخيص أصل الوضع من خلال عزل اللفظ عن المؤثرات الخارجية المحيطة به، التي تعمل على إخراجها عن أصل وضعه، فإن صيغة (افتعل) الصرفية مثلا مكونة من خمسة أحرف، ثلاثة منها أصول واثان زائدان عليها، هما الهمزة والتاء، ولكن في الاستعمال تأتي الألفاظ الآتية مثل: ازدجر واذكر وغيرهما^(١)، فيتصور أن الزائد الدال بدل التاء، وبوساطة عزل المؤثرات الخارجية تتم معرفة أصل الوضع، الذي هو: ازتجر واذتكر، ونتيجة تجاورات صوتية أدت إلى قلب التاء دالا، فأصل الوضع هنا لم يستعمل أصلا في كلام العرب، ودلنا عليه العزل للمؤثرات العارضة التي لو أزيلت لكان الكلام جاريا على أصله.

ويؤدي التغيير دورا في تحديد الأصل الوضعي للصوت والصيغة والتركييب، فقد توقف الصرفيون عند اشتقاق فعل الأمر من الفعل المضارع الذي يكون ما بعد حرف المضارعة منه ساكنا مثل: يعلّم ويضرب وينصّر.. الخ، فذكروا أنه بعد حذف حرف المضارعة لا يمكن الابتداء بالسكان فنحتلب همزة وصل مكسورة لدفع الابتداء بالسكان، والأصل في هذه الهمزة أن تكون مكسورة؛ لأن الكسر هو الأصل عند التقاء الساكنين، ولا تغيير عن أصلها إلا إذا كان عين المضارع مضموما فتضمّ اتباعا، فنقول: أنصّر، فتغيير الهمزة عن أصل وضعها كان دليلا على أن الهمزة مكسورة وضعا^(٢).

ومن هذا الضابط دلالة الفعل المضارع على الزمن الحالي وضعا، ولا يعترض على ذلك بأن الفعل المضارع يدل على الماضي في نحو: لم يضرب^(٣)؛ لأن دلالته عليه بسبب أمر طارئ، ولا يعتدّ به عند تحديد المفاهيم والدلالات الأصلية الوضعية، ومن دون عزل هذا المؤثر الخارجي تكون الصيغة غير واضحة المعالم نتيجة مراعاة الحالة الطارئة، فالأصل في المضارع أن يدل على الحال، وعندما يدل على الماضي يكون استعمالا خارجا عن أصله الوضعي، وتمت معرفة الأصل الوضعي من خلال إزالة المؤثرات الخارجية المجاورة، وكذلك دلالة لفظة (جناح) الواردة في قوله تعالى: (وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّبِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا / الإسراء- آ: ٢٤)، حيث مارست المؤثرات الخارجية تحويلا دلاليا لهذه اللفظة عن أصلها الوضعي المعروف، ومن دون عملية العزل التي يقوم المعجمي بها لن يستطيع

(١) ينظر الكتاب- سيبويه: ٤ / ٢٣٩، الأصول في النحو- ابن السراج: ٣ / ٢٧١، الخصائص- ابن جني: ١ / ٣٥٢، المفتاح في الصرف- الجرجاني: ٩٨، الممتع الكبير في التصريف- ابن عصفور: ٢٣٧، شرح الشافية- الرضي: ٣ / ٢٨٣، شذا العرف- الحملاوي: ١ / ١٣٤.

(٢) المفتاح- الجرجاني: ٥٤، جامع الدروس العربية- الحملاوي: ١ / ٢١٠.

(٣) المقتضب- المبرد: ٤ / ١٢٤، الأصول في النحو- ابن السراج: ٢ / ١٨٨، المفصل في صنعة الإعراب- الزمخشري: ١ / ٤٠٦، اللوحة في شرح الملحّة: ٨١٧، الحدود في علم النحو: ٤٦٧، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٢٨٢.

تحديد دلالتها، بل يجعل المعنى المجازي صنو معناها الحقيقي^(١)، فهذا المؤثر الخارجي أكسب الجناح دلالة حصلت من الإضافة إلى الدلّ، مع أن الدلّ ليس له جناح أصلا، وبوساطة العزل عرفنا المعنى الوضعي لهذا اللفظ، والمؤثر الخارجي الذي أكسبه حلة جديدة.

٣- **المعنى:** يعدّ هذا الضابط معينا للدارس في الكشف عن الأصل الوضعي للألفاظ والتراكيب، وبوساطته استطاع اللغويون تحديد الأصول الوضعية لكثير منهما، فقد تناولوا صيغة التعجب: أحسنَ بزيدٍ، وعندما قرروا أن معناها التعجب من حسن حلّ بزيد، فيكون زيد هو الفاعل، بينوا أن أصل الوضع: أحسنَ زيدٌ، ثم تمت عملية تحويل الصيغة من الخبرية إلى الإنشائية الطلبية الحاصلة بفعل الأمر، فتمّ إدخال الباء حتى لا يسند الأمر إلى فاعله الظاهر^(٢)، ومن دون فهم هذا المعنى قد يذهب الذهن إلى أن هناك فاعلا، ويكون الجار والمجرور مفعولا في المعنى، مع أن الحسن قام به ولم يقع عليه.

ويعطينا فهم المعنى الأصل الوضعي للإضافة، أهي إضافة حقيقية أم مجازية؟ فقد توقف الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) على قول التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) في خطبة المختصر: ونور قلوبنا بلوامع التبيان، ليحلل الإضافة معتمدا على معنى (لوامع)، فإن فسّرت بالمعاني تكون الإضافة حقيقية، أي اللوامع بمعنى المعاني المبينة، فالإضافة من إضافة المدلول (المعاني) إلى الدال (الألفاظ)، أو من إضافة الموصوف للصفة، فكأن التفتازاني قال: معاني الألفاظ، وإن فسّرت (لوامع) بالنجوم، تكون الإضافة غير حقيقية، بل مقلوبة عن أصل آخر، أي تبيان كالنجوم اللوامع^(٣)، وبهذا التحليل لمعنى المضاف تتم معرفة أصل التركيب، وكيف تمّت عملية تحويله.

ويعتمد الدارسون العرب على بساطة المعنى وتركبه في تحديد الأصل الوضعي، فكلما كان المعنى مفردا أوليا بسيطا كان هو أصل الوضع، وعندما تحصل الزيادة المعنوية عليه بالاشتقاق تكون دليلا على فرعيته، وفي ذلك يقول ابن الأنباري: "والأصل لها هنا يُراد به الحُرُوفُ الْمُؤْضُوعَةُ عَلَى الْمَعْنَى وَضَعًا أُولِيًّا، وَالْفَرْعُ لَفْظٌ يُوجَدُ فِيهِ تِلْكَ الْحُرُوفُ مَعَ نَوْعٍ تَعْبِيرِيٍّ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ مَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْمِثَالُ فِي ذَلِكَ (الضَّرْبُ) مِثْلًا، فَانْه اسْمٌ مَوْضُوعٌ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَعْلُومَةِ الْمُسَمَّاةِ (ضربا)، وَلَا يَدُلُّ لَفْظُ الضَّرْبِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَّا: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَضَارِبٌ، وَمَضْرُوبٌ، فَفِيهَا حُرُوفُ الْأَصْلِ، وَهِيَ الضَّادُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ، وَزِيَادَاتٌ لَفْظِيَّةٌ لَزِمَ مِنْ مَجْمُوعِهَا الدَّلَالَةُ عَلَى مَعْنَى الضَّرْبِ، وَمَعْنَى آخِرٍ"^(٤)، فقد استدل ابن الأنباري على أصالة المصدر على سائر المشتقات من خلال الزيادة المعنوية التي رافقت عمليات الاشتقاق،

(١) البديع- ابن المعتز: ٧٦، تهذيب اللغة- الأزهرى: ٤ / ٩٤، لسان العرب- ابن منظور: مادة جنح، الموازنة- الأمدي: ١ / ١٤، تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر: ٩٨.

(٢) الأصول في النحو- ابن السراج: ١ / ٩٨، اللمع في العربية- ابن جني: ١ / ١٣٧، المنصف شرح كتاب التصريف- ابن جني: ١ / ٣١٦، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٢-٢٠٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- ابن هشام: ٣ / ٢٢٧، التصريح بمضمون شرح التوضيح: ٦٠ / ٢.

(٣) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للتفتازاني: ١ / ٢٥.

(٤) مسائل خلافة في النحو: ١ / ٧٤.

فالأصل الوضعي للصيغ هو المصدر، وسائر المشتقات مأخوذة منه، ولكن هذا الأخذ ليس بمعنى أنه خارج عن أصل الوضع، لأن الوضع هو الذي قام بعمليات اشتقاق سائر المشتقات من المصدر ووضعها بإزاء معانيها، فوضع الماضي للدلالة على الحدث الواقع في الزمن الماضي، وكذلك فعل مع سائر المشتقات، إلا أن المصدر هو أصل تلك الأصول الوضعية، وأما الاستعمال الخارج عن تلك الأصول فيتمثل في استعمال الماضي للحال والاستقبال، أو استعمال المضارع للمضي، أو استعمال الفاعل بمعنى المفعول.

٤- **الوظيفة:** يعتمد الدارسون على الوظائف المسندة للألفاظ والتراكيب لمعرفة الأصل الوضعي لها، وكيفية العدول عنه من خلال ممارسة وظائف أخرى ليست له، ولذا بينوا أن المصادر والظروف المستعملة للدلالة على الأمر أنها أسماء أفعال، لأن دلالة المصدر الأصلية هي الحدث، ودلالة الظرف هي الدلالة على الزمان والمكان، فعند استعمالها في طلب إيجاد الفعل يكونان خارجين عن وظيفتيهما الأصلية^(١)، ومن دون معرفة الوظائف الأصلية تكون عملية تحديد الأصل الوضعي لكثير من الألفاظ والتراكيب غير صحيحة.

كما قرروا في صيغة اسم الفاعل أن تدلّ على الذات المتصفة بحدث على سبيل التجدد والحدوث، وأنها الوظيفة الأصلية المسندة له، فإذا خرج عن تلك الوظيفة وصار علماً، مثل: الصديق والفاروق، يكون قد خرج عن أصله الوضعي ووظيفته الحقيقية إلى استعمال خارج عن الأصل، فيكون كسائر الجوامد.

وقد ربطوا بين الوظيفة النحوية التي يؤديها اسم الفاعل في التأثير على ما بعده لاكتشاف الأصل الوضعي وتعيينه، فقد رأوا أن قولهم: رابعٌ ثلاثةٌ يكون بالنصب على معنى الحال وبالحذف على معنى المضي، ورابعٌ أربعةٌ لا يكون إلا بالحذف، فأرادوا تحليل هذين التركيبين ومعرفة علتهم، فتوصلوا إلى أن التركيب الأول يدل على معنى الحدث، أي جاعلٌ الثلاثة أربعةً، في حين أن التركيب الثاني يدل على مجرد الذات، أي أحدهم^(٢)، ونتيجة لاختلاف الوظيفتين النحويتين أكدوا أن اسم الفاعل موضوع للذات المرتبطة بالحدث، وعند تجردها عن ذلك الأصل الوضعي تتغير وظيفتها، وتكتسي وظيفة الأسماء المحضة الخالية من الحدث.

ومن مظاهر اعتنائهم بالدلالة التي هي الأصل في تحديد الوظيفة؛ إذ لا تمارس الألفاظ وظائفها لولا تحديد دلالتها الأولى وضعياً، فقد تحددت دلالات الأسماء والأفعال والحروف أولاً، وبناء عليه تحددت وظائفها التي تمارسها داخل السلسلة الكلامية، وأي تغيير يطرأ على معناها الوضعي يؤثر في وظيفتها وتأثيرها، فقد جرى خلاف في تحديد دلالة

(١) ينظر المقتضب - المبرد: ٣ / ٣٦٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٩٧، جامع الدروس العربية: ١ / ١٥٦، النحو الواقي - عباس حسن: ٤ / ١٤٧ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب: ٣ / ٥٦١، المقتضب - المبرد: ٢ / ١٨١، شرح الكافية الشافية - ابن مالك: ٣ / ١٦٨٤، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المرادي: ٣ / ١٣٣١، شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام: ٣١١، التصريح بمضمون شرح التوضيح - الأزهرى: ٢ / ٤٦٧ وما بعدها.

المضارع على الحال أو الاستقبال، فمنهم من رأى أنه يدل على الحال حقيقة وعلى الاستقبال مجازاً، وقيل بالعكس^(١)، وبعد تأملهم في معنى هذه الصيغة في الاستعمالات العربية استبعدوا أن يكون استعمالها في أحد المعنيين من باب الحقيقة والمجاز؛ لاقتضائه الوضع لأحدهما وأن استعمالها في الآخر قليل، كما هو الأغلب في باب الحقيقة والمجاز، فقرروا أن الواضع وضعها لكل من الزمنين على السوية، فتكون الصيغة من قبيل المشترك المعنوي (المتواطئ) الذي يطلق على أفراده على سبيل الحقيقة^(٢)، كما نقول (إنسان) ويطلق على أفراده بالاشتراك المعنوي من دون تفاوت بينها في الحقيقة النوعية، مع أن التقسيم الوظيفي للأفعال ودلالاتها الزمنية يقتضي أن تكون هذه الصيغة مختصة بالحال، كما أن الماضي مختص بالماضي والأمر مختص بالمستقبل، إلا أنهم تركوه؛ لأنه يفرض على اللغة أمراً من خارجها، كما تركوا ما يتبادر إلى الفهم عند الإطلاق لهذه الصيغة حيث تنبئ عن الحال، لكنها دلالة تبادرية قائمة على مجرد التذوق من دون تعمق في دلالة الصيغة، وتحديد الوضع الأنسب لها^(٣).

وعلل الدارسون عدم وضع جموع قلة لبعض الألفاظ، أو استعمال جموع قلة لبعضها مع أن المقام للكثرة، وأرجعوا الأمر فيه للاستغناء بالقلة عن الكثرة وضعاً، أو للاستغناء باستعمال جموع القلة عن جموع الكثرة لوجود القرينة المسوغة لذلك، يقول ابن مالك: " وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة وضعاً أو استعمالاً اتكالا على القرينة"^(٤)، ويفسر الشاطبي الوضع والاستعمال بقوله: " وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً ولكنك استغنيت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر، فالأول ك: أرجل جمع: رجل، بسكون الجيم، وأعناق جمع: عُنُق، وأفئدة جمع: فؤاد، قال الله تعالى: (وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ / المائدة - آ: ٦)، (فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ / الأنفال - آ: ١٢)، (وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءً / إبراهيم - آ: ٤٣)، فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة، لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة، والثاني ك: أقلام جمع: قلم، قال الله تعالى: (مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ / لقمان - آ: ٢٧)، والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعاً، وقد استعمل فيه وزن القلة مع أنه سمع له وزن كثرة، وهو: قِلام"^(٥)، فاختلاف الوظيفة بين جمعي القلة والكثرة جعلت اللغويين يتوقفون عند الاقتصار في الجمع على واحد منهما، وأرجعوا ذلك إلى الاستغناء بأحدهما عن الآخر، ولكن هذا الاستغناء إما أن يكون في مرحلة الوضع، أو عند الاستعمال، والتفرقة بين المرحلتين هي محط الاهتمام، فالاستغناء الوضعي يكون بالاختصار على وضع جمع القلة ليؤدي مهام جمع الكثرة من دون الحاجة إلى وضع خاص به، فالموضوع واحد وهو جمع القلة، في حين يكون الاستغناء الاستعمالي بالاختصار على استعمال جمع القلة في مقام الكثرة مع وجود الجمع الموضوع له، وهكذا يضع الدارسون قاعدة تفرق بين الاستغناء الوضعي والاستغناء

(١) الفلاح شرح المراح - ابن كمال باشا: ٤٦، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي: ١ / ٣٦، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ٨٩.

(٢) تيسير التحرير - أمير بادشاه الحنفي: ٣ / ٢٦٤.

(٣) شرح التصريف العزي - التفتازاني: ١١.

(٤) تسهيل الفوائد: ٢٦٨.

(٥) التصريح بمضمون شرح التوضيح: ٢ / ٥٢١، ارتشاف الضرب: ١ / ١٩٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤ / ١٢٣.

الاستعمالي، فعند وجود الصيغتين يكون الاستغناء استعماليا؛ لأنه حدث عند مستعمل اللغة ومتداولها، وهو يعتمد على القرينة التي سوغت له استعمال القلة بدلا من الكثرة، وعند وجود صيغة واحدة يكون الاستغناء وضعيا، أي أن الذي تحكم في عملية الاقتصار هو الواضع والوضع اللغوي وليس مستعمل اللغة متكلمها ومخاطبا؛ فهو لم يجد سوى صيغة واحدة فاستعملها للدلالة على القلة حقيقة، وعلى الكثرة مجازا معتمدا على القرائن.

٥- إنحصار الأنواع وعدمه:

أفاد اللغويون الأصل الوضعي والقواعدي من علامة هي انحصار أفراد الظاهرة، فحكموا بأن التنكير أصل التعريف وضعيا؛ لأن أنواع المعارف منحصرة محدودة بالضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرّف بأل والمعرّف بالإضافة، كما يشير إليه نص ابن مالك في ألفيته بقوله: "وغيره معرفة"^(١)، وحكموا بأن الأصل في الأسماء الإعراب وخلاف الأصل البناء؛ لأن أنواع المبنيات منحصرة بالضمائر وأسماء الإشارة والموصول وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الأفعال^(٢)، وقرروا أن الأصل في الأفعال البناء وخلاف الأصل الإعراب؛ لأن الفعل المضارع في بعض أحواله يكون معربا وما عدا ذلك يكون على الأصل وهو البناء^(٣)، ونجد هذا الانحصار لخلاف الأصل واضحا في كلام ابن عصفور بقوله: "تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم "قول" إلى "قال"؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه "قول"، الذي هو الأصل لو استعمل، وهذا التغيير منحصر في: النقص كـ "عدة" ونحوه، والقلب كـ "قال" و "باع" ونحوهما، والإبدال كـ "اتعد" و "اتزن" ونحوهما، والنقل كـ نقل عين "شاك" و "لاث" إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قلت وبعث"^(٤).

- نماذج تحليلية:

أدرك اللغويون العرب عند تحليل النصوص اللغوية أهمية النظرة الجامعة بين دلالة النص الوضعية، التي تظهر من خلال معرفة المكونات التي يتألف النص منها معجميا وصوتيا و صرفيا ونحويا، وبين الدلالة الاستعملية الناجمة عن تداخل تلك العناصر التكوينية في تشكيل النص وتكوينه، فهم عندما يشرحون النص ويفسرونه ينطلقون من أسس ثابتة تتمثل بالنظرة الموضوعية للمكونات البنوية التي تشكل النص بأكمله، باعتبار أنها العناصر الأساسية التي تحمي النص من غلواء المؤول، وبعد الانتهاء من تحديد تلك المكونات تتم عملية النظرة للنص بأكمله والانطلاق من أسر تلك المكونات الصغيرة من دون ترك كامل لمعطياتها، وستتوقف عند مجموعة من النماذج التي تناولها محللو النص القدامى رابطين في دراستهم بين الدلالة الوضعية الأصلية والدلالة الاستعملية المرادة في التركيب:

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المرادي: ١ / ٣٥٧.

(٢) الأصول في النحو - ابن السراج: ٢ / ١١٤.

(٣) ينظر هم الهوامع: ١ / ٦٧.

(٤) الممتع الكبير في التصريف - ابن عصفور: ٣٣.

- الواو بين الوضع والاستعمال:

يكاد يجمع النحويون على أن (الواو) لا تفيد الترتيب في الكلام^(١)، ولذا يجوز أن نقول: صمت رمضان وشعبان، كما يجوز أن نقول: صمت شعبان ورمضان، فالواو في أصلها الوضعي تفيد التشريك في الحكم بين المتعاطفين، من دون دلالة على أسبقية أو معية أو لاحقية، لكن النحويين توقفوا عند مجموعة من النصوص التي جاءت الواو فيها دالة على وجود ترتيب مقصود، لا بد من بيان أسبابه ودراسته وتحليله، يقول السهيلي (ت ٥٨١هـ): "إن هذا أصل يجب الاعتناء به، لعظم منفعته في كتاب الله تعالى، وحديث رسوله - صلى الله عليه وسلم - إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم في القرآن وتأخير ما أخر، كنعو: (السمع والبصر)، و (الظلمات والنور)، و (الليل والنهار) و (الجن والإنس) في أكثر الآي، وفي بعضها: (الإنس والجن)، وتقدم السماء على الأرض في الذكر، وتقدم الأرض عليها في بعض الآي، ونحو قوله تعالى: (سميع عليم)، ولم يجئ: (عليم سميع)، وكذلك: (عزيز حكيم)، و (غفور رحيم)، وفي آية أخرى: (الرَّحِيمُ الْعُفُورُ) إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر، وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة، لأنه كلام الحكيم الخبير"^(٢)، ثم أخذ يجلل أسباب التقديم والتأخير في تلك الاستعمالات، مع أن الواو لا تقتضي التقديم والتأخير، ويرى أن تقدم المعاني يكون إما بالزمان وإما بالطبع وإما بالرتبة وإما بالسبب وإما بالفضل والكمال، وقد يكون بحسب الخفة والثقل، لا بحسب المعنى، فللتقدم الزماني قدمت عاد على ثمود والظلمة على النور، وللتقدم الطبيعي قدم المثنى على الثلاث والرباع، والعزیز على الحكيم، ومحبة التوابين على المتطهرين في قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ / البقرة- آ: ٢٢٢)، والأفك على الأثيم، وللتقدم الرتبي قدم الهماز على المشاء بنميم، والمناع للخير على المعتدي الأثيم، والرجال على كل ضامر كما في قوله تعالى: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ / الحج آ: ٢٧)، ولتقدم الفاضل على المفضول قدم النبيون على الصديقين والسمع على البصر والسماء على الأرض، ومع ذلك يرى السهيلي أن تلك النظرة التحليلية للنص لا تكون قاعدة مطردة، فلكل سياق ضروراته ومعطياته، فيتوقف على تقديم الأرض على السماء بالقول: "وأما تقديم (الأرض) من قوله تعالى: (وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتَلَوْنَهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ / يونس- آ: ٦١) فبالرتبة، لأنها منتظمة بذكر ما هي أقرب إليه، وهم المخاطبون بقوله تعالى: (وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ)، فاقترضى حسن النظم تقديمها مرتبة في الذكر مع المخاطبين الذين هم أهلها"^(٣).

(١) شرح الشافية- الرضي: ٤ / ٩٢، الجني الداني في حروف المعاني- المرادي: ١ / ١٥٨، شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٠١.

(٢) نتائج الفكر: ٢٠٨.

(٣) م . ن : ٢١٢.

- التغير الدلالي

لقد اهتم دارسو النصوص اللغوية بمهاتين الداليتين أعني الوضعية والاستعمالية عند التحليل؛ للكشف عن الأبعاد العميقة الكامنة خلف النص لمعرفة مراد المتكلم، وقد أثارت انتباهي آية قرآنية استعملت اللفظة فيها خارجة عن أصلها الوضعي بداليتين استعماليتين مختلفتين كشفت عنهما السياق المحيط بهما، وهو قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا / النساء- آ: ٤٣)، فالدلالة الوضعية للصلاة هي الدعاء^(١)، لكنها لم تستعمل في هذا الموضوع بهذه الدلالة، بل اكتسبت معنيين دلاليين جديدين، الأول بمعنى فعل الصلاة وما تشتمل عليه من ركوع وسجود، بدلالة ما بعده (حتى تعلموا ما تقولون)، لأن تحريم الصلاة في حالة السكر بسبب الجهل وعدم معرفة ما يتلفظ به نتيجة غياب الوعي والإدراك، وذلك لا يكون إلا إذا فسرت الصلاة بمعنى أعمالها وهيئاتها المخصصة، ولكنها اكتسبت دلالة استعمالية جديدة على رأي الشافعية بمعنى (مكان الصلاة) وهو المسجد خلافا للحنفية الذين أبقوه في الجاز الأول الذي هو حقيقة شرعية، الذي تؤدي فيه الصلاة بدلالة (إلا عابري سبيل)، لأن منع المنجب من الصلاة إلا في حالة العبور، يدل على أن النهي ليس عن فعل الصلاة وتجويزه الصلاة للمجنب حالة العبور، بل المراد منع المنجب من حضور مكان الصلاة إلا إذا اضطر لعبور السبيل، فحينئذ يحق له اختراق المسجد وهو مجنب، فلم ينظر مفسرو النص القرآني للدلالة الوضعية الأصلية، بل فسروا دلالة الكلمة من خلال عناصر النص بأكمله، ومراعاة القرائن، التي تؤيد وترجح الدلالة الاستعمالية المرادة^(٢)، وهكذا تمت عملية تحليل النص بالصورة المراعية للاستعمال والقرائن، فترك الأصل اللغوي الوضعي إلى الدلالة الوضعية باصطلاح أهل الشرع، ثم ترك هذا أيضا إلى الدلالة المجازية الطارئة بسبب الاستعمال؛ فلم ينظروا للجملة وحدها بمعزل عن السياق المحيط بها كما يشاع عن الدرس اللغوي عند العرب، بل نظروا للنص نظرة كلية؛ لأن النص text في علم اللغة يدل على أية فقرة، منطوقة كانت أو مكتوبة، مهما كان طولها تعمل ككل موحد^(٣)، ويرى الدكتور صبحي الفقهي: "أن علم النص ذلك الفرع من فروع علم اللغة الذي يهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط والتماسك، ووسائله وأنواعه والإحالة والمرجعية وأنواعها، والسياق النصي ودور المشاركين في النص"^(٤).

(١) غريب الحديث- ابن قتيبة: ١٦٧، جمهرة اللغة- ابن دريد: ٢ / ١٠٧٧، الصحاح- الجوهري: مادة صلا، القاموس الفقهي: ١ /

٢١٦، المعجم الوسيط: ١ / ٥٢٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه- الزجاج: ٢ / ٥٤، تفسير السمرقندي (بحر العلوم): ١ / ٣٠٥، تفسير الماوردي: ١ / ٤٩٠، المفردات- الراغب

الأصفهاني: ٣ / ١٢٥٠.

(٣) ينظر: cohesion in English, m.a.k. halliday & ruqaiya hasan p1.

(٤) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكي، د. صبحي إبراهيم الفقهي، ط ١، دار قباء، مصر،

٢٠٠٠م: ٣٦.

-الفعل وضعاً واستعمالاً:

توضع الأفعال الناقصة وفق التصنيف المفهومي تحت فئة الأفعال، أي الدلالة على معنى في نفسها وهو الحدث، مع الدلالة الزمنية المقيدة لذلك الحدث، ويتحقق هذا في (كان التامة)، ولكن هذه الدلالة تتغير عندما تصير ناقصة، حيث يسلب الحدث من مفهومها، وتتجرّد للدلالة الزمنية عند قسم من النحاة، أو يكون الحدث فيها غير مكتمل بمرفوعه^(١)، ومع ذلك فقد بقيت في فئة الأفعال، ولم تستقل بفئة جديدة، لأن هذا الاستعمال طارئ على أصلها الوضعي، كما أن عمليات التصنيف والتحديد المفهومي لتلك المفردات والتراكيب لا يجوز أن تخضع للحالات الطارئة على الأصل الوضعي، وإلا فلن يمكن الوصول إلى عزل دقيق، وتحديد مضبوط للدلالات الإفرادية والتكيفية، وتتداخل المباحث والأبواب حينئذ، وفي نفس الوقت لا يهتمون بالدلالة الجديدة المستحدثة، ولا يتناسونها عند التحليل اللغوي، ولكنهم يبقونها في دائرة الأفعال تحقيقاً للضبط، وتوخياً للدقة وعدم التداخل، وهذه النظرة التفرقية بين الأصل الوضعي والأداء الاستعمالي بالغة الأهمية لتأسيس النظرية اللغوية عند العرب، ولذا نجدهم في مباحث التوكيد اللفظي يفرّقون بين الفعل المؤكّد والجملة المؤكّدة، من مثل قولنا: طلع طلع القمر، فيرون أن (طلع) الثاني من قبيل توكيد المفردات؛ لأن المتكلم لم يقصد إسناده إلى فاعل، وإنما أراد مجرد توكيد الحدث مجرداً عن الحادث (القمر)، قال ابن مالك: "وقد يؤكّد فعل بفعل فيستغنى بفاعل أحدهما"^(٢)، في حين جعلوا: قَمَ قَمَ، من قبيل توكيد الجملة؛ لأن المتكلم لاحظ إسناد الفعلين إلى فاعلهما، وأراد توكيد النسبة الحكمية، فكرر الفعل (قم) الثاني، مع ملاحظة إسناده إلى فاعله؛ لأن الغاية توكيد النسبة لا الفعل وحده، ومع هذا التغاير الاستعمالي بين الفعلين، يبقى كل منهما في دائرة الفعل، مع خلو الفعل (طلع) من الدلالة على النسبة إلى فاعل معين، التي تكون ملحوظة للواضع عند وضعه الأفعال، تلبية لحاجة المتكلم في الدلالة على الحدث المقيد بالزمان المرتبط بالحدث، وأشّر علماء اللغة تركيب (التوكيد اللفظي) المتمثل بإعادة اللفظ الأول بعينه^(٣)، ومع ذلك الأصل الوضعي فقد يخرج التكرار عن هذه الدلالة إلى مجرد الحالية، مثل: علّمته النحو بابا بابا، ودرسته الرياضيات مسألة مسألة، فالكلمتان المكررتان في المثالين لا يفيد تركيبهما توكيداً، وإن كانت الإعادة للألفاظ تدل على التوكيد أصالة؛ إلا أن المستعمل لم يرد هذه الدلالة، وإنما أراد تقييد الفعل بدلالة حصوله تدريجياً وترتيبياً، وتلك وظيفة الأحوال في التراكيب، ولذا أعرهما النحاة حالين^(٤)، يقول ابن هشام: "وَلَيْسَ مِنْ تَأْكِيدِ الْإِسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا / الفجر - آ: ٢١) (وَجَاءَ رُبُّكَ وَالْمَلَكُ صَقًّا صَقًّا / الفجر - آ: ٢٢) خلافاً لكثير من التّحويين؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ: أَنْ مَعْنَاهُ دَكٌ بَعْدَ دَكٍ، وَأَنَّ الدَّكَ كَرَّرَ عَلَيْهَا حَتَّى صَارَتْ هَبَاءً مَنِثًا، وَأَنَّ مَعْنَى صَفَا

(١) ينظر للمحة في شرح للمحة: ٢ / ٥٧٥، النحو الواقي: ١ / ٥٤٥، شرح الكافية الشافية: ١ / ٤٠٨، توضيح المقاصد والمسالك

بشرح ألفية ابن مالك: ١ / ٤٩٨، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١ / ٤٢٤.

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣ / ١١٨٤.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢ / ٩٧٨، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ٣ / ٣٠١ وما بعدها.

(٤) ينظر الكتاب: ١ / ٣٩٢، الفصل في صنعة الإعراب: ٩١، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٨.

صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محققين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيداً للأول، بل المراد به التكرير كما يُقال: علمته الحساب بابا بابا"^(١).

- اسم الإشارة وضعاً واستعمالاً

من المعلوم أن اسم الإشارة موضوع للدلالة على مسمى وإشارة إليه^(٢)، وهو يشير في الأصل إلى أمر حسي، فعندما نقول: هذا زيد، فإن المراد أن زيدا محسوس بحاسة البصر ومشاهد ومعين بسبب تلك الإشارة الحسية، لكن اسم الإشارة قد يستعمل خارج هذا الوضع الأصلي، ويشار به إلى المفاهيم الذهنية، كما في قول المؤلفين: هذا كتاب في علم النحو، أو هذا مختصر في البلاغة^(٣)، فإن المشار إليه ليس الكتاب أو المختصر المؤلف، خاصة أن المقدمة قد تسبق تأليف الكتاب أصلاً، أي أن اسم الإشارة لا يحيل المتلقي إلى كتاب أو مختصر قد ألفه وأنجزه، وإنما هو بصدد تأليفه وإنجزه، وهذا استعمال لاسم الإشارة خارج عن المعنى الوضعي المنوط به، حيث يشير المؤلف إلى جملة من الألفاظ التي لا تزال في ذهنه ذات المعاني المخصوصة، ويشير إليها إشارة المحسوس المشاهد المبصر، والسرّ في ذلك الخروج عن الأصل الوضعي هي الإشارة إلى أن تلك الألفاظ الذهنية التي سيشرح المؤلف بكتابتها، قد صارت بالنسبة إليه كأنها مشاهدة محسوسة، فنزل المعقول الذهني منزلة المحسوس المشاهد، واستعار اللفظ الموضوع للثاني في الأول.

- إعادة اللفظ معرفة ونكرة:

أشار النحويون إلى قوانين تمثل الأصل الوضعي للنص اللغوي عند تحليله، ومن تلك القوانين إعادة اللفظ المنكر نكرة، في قولنا: رأيت رجلاً وأكرمت رجلاً، فقالوا إن الرجل الثاني غير الأول، يقول العكبري: " وَلَا تُحْكِي النُّكْرَةَ؛ لِأَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أُعِيدَتْ أُعِيدَتْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلاً / المزمّل - آ: ١٥ - ١٦)، وَمِنْ هُنَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَنْ يَغْلِبَ عَسْرُ يَسْرِينَ، وَالْمَعْنَى أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، فَالْيُسْرُ نُّكْرَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَالثَّانِي غَيْرُ الْأَوَّلِ وَالْعُسْرُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِيهِمَا فَهَمَا وَاحِدٌ"^(٤)، وعند إعادة اللفظ المعرف معرفة في قولنا: إن الرجل الذي زارني زارني نبيل، وبادلت الرجل الزيارة، فإن الرجل الثاني عين الأول^(٥)، ولكن هذا القانون المستنبط من متابعة كلام العرب يترك لقارئ داخل النص، تجعل محل اللغة يتوقف عند الأسباب التي أرادها المتكلم من مخالفة هذا القانون العام، ولا ينبغي لدارس اللغة أن يتوقف عند هذه النصوص ليشكك في العقلية النحوية العربية؛ لأنهم لما وضعوا القانون ذكروا أن الخروج عنه محتاج لقارئ، وعلى الباحث والمحلل أن يفقه أسرار تلك النصوص المعدولة عن أصل قاعدتها،

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٩٢.

(٢) نتائج الفكر في النحو: ١٧٧، النحو الوافي: ١ / ٩٣.

(٣) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ٢٠٢، الإيضاح في علوم البلاغة: ٢ / ٢١، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: ١ / ٨٥.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٣٧.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ١٥٤ - ١٥٥.

والأسباب التي توخاها المتكلم من ذلك الخروج، ونورد نصا لغويا مأخوذا من النصوص المنطقية، يقول أثير الدين الأبهري (ت ٦٦٣هـ) عند تعريف مصطلح (الذاتي): "هو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس... والذاتي إما جنس أو نوع أو فصل"^(١)، فقد اشتمل كلامه على (الذاتي) مرتين، ووفق القانون العام يكون المراد بالذاتي الثاني عين الأول، لأن الإحالة في النص راجعة إليه، لكن إرجاعه إلى الأول فيه إشكال منطقي، حيث عرّف الذاتي بأنه يدخل في حقيقة جزئياته، ومن المعلوم أن الجنس المنطقي وكذا الفصل يدخلان في حقيقة جزئيات أفرادهما، إلا أن النوع لا يدخل؛ لأنه عين الذات وتما حقيقة الجزئيات، وبذلك يكون تعريف الذاتي غير شامل للنوع، مع أن الذاتي المذكور في معرض التقسيم شامل له ومنقسم إليه، فلو قلنا إن الذاتي الثاني المعرف بأل هو نفس الذاتي الأول كما هو الأصل في الإحالة، يكون ذكر النوع في أقسامه أمرا مشكلا، ولأجل التخلص من هذه الإشكالية يكون الذاتي الثاني غير الذاتي الأول، والقريظة الدالة على تلك المغايرة هي عملية التقسيم المشتملة على النوع، وبذلك يكون الأبهري قد أشار إلى أن هنالك مصطلحين للذاتي ذكر أحدهما عند التعريف، وأشار إلى الثاني من خلال التقسيم، فالذاتي الأول هو الذي يدخل في حقيقة جزئيات أفراده، والذاتي الثاني هو الذي لا يخرج عن حقيقة جزئيات أفراده.

- التلميح:

ربط البلاغيون عند تحليل النص اللغوي بين الأصل الوضعي ومعطياته ومدلولاته والدلالة الاستعمالية، من خلال فن بديعي أسموه (التلميح)^(٢)، ويتمثل ذلك في خطبة كتاب مختصر المعاني للسعد التفتازاني، عندما يصف حال الزمان وما آل إليه من ضعف وفتور علمي، إلا أن هنالك واحات تحتضن العلم والعلماء، وقد توجه إلى أحسنها حالا وأعظمها أمرا، بقوله: (وتبسّم في وجه رجائي المطالب، بأن توجهت تلقاء مدين المآرب، حضرة من أنام الأنام في ظل الأمان، وأفاض عليهم سجال العدل والإحسان، وردّ بسياسته الغرار إلى الأحنان، وسدّ بهيئته دون يأجوج الفتنة طرق العدوان"^(٣))، وذلك أن (مدين) في الأصل اسم لقرية شعيب عليه السلام، وقد توجه إليه موسى عليه السلام هربا من فرعون، فربط الدسوقي عند تحليله لهذا النص اللغوي بين الأصل الوضعي وما يحتزنه من مرجعيات تاريخية، مع صاحب النص الذي غدر الزمان به فاستجار بالممدوح الذي يحكم منطقة كمدین في تحصيل المقصود من الذهاب إليها، فقد استعيرت (مدين) للملك الموصوف بالأوصاف المذكورة، بجامع أن كلا منهما مكان لحصول المآرب، كما اشتمل النص على (يأجوج) الموضوع لقوم ينشرون الفتن والفساد، لكنه استعمل هنا للدلالة على أن هذا الملك قد وقف أمام الفتن

(١) شرح الفناري على إيساغوجي: ١٨.

(٢) نهاية الأرب في فنون الأدب: ٧/ ١٢٧، الطراز لأسرار البلاغة: ٣/ ٩٧، خزنة الأدب وغاية الأرب: ١/ ٤٠٦ ٤٠٧، بغية الإيضاح

للتلخيص المفتاح: ٤/ ٧٠٠،

(٣) حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ١/ ٥٦.

الكبيرة التي تشبه يأجوج وأنشأ سدا حولها، كما فعل الاسكندر عندما أنشأ سدا أمام قوم يأجوج تخلصا للناس من شرورهم وفتنهم.

فهرس المصادر والمراجع

- ١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: مصطفى النحاس، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م.
- ٢- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة.
- ٣- ألفية ابن مالك (الخلاصة): ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، دار التعاون.
- ٤- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة.
- ٥- الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، دار الجيل، ط ٣.
- ٦- بحر العلوم (تفسير السمرقندي): أبو الليث نصر بن محمد (ت ٣٧٣هـ).
- ٧- البديع في البديع: ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد (ت ٢٩٦هـ)، دار الجيل، ط ١، ١٩٩٠م.
- ٨- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: عبد المتعال الصعيدي، (ت ١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، ط ١٧، ٢٠٠٥م.
- ٩- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع العدواني، عبد العظيم بن الواحد (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: حفي محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- ١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ١١- تهذيب اللغة: الأزهرى، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- ١٢- التصريح بمضمون التوضيح: الأزهرى، خالد بن عبد الله الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ١٣- تفسير الماوردي (النكت والعيون): أبو الحسن علي بن محمد (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.

- ١٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠٨م.
- ١٥- تيسير التحرير: أمير بادشاه الحنفي، محمد أمين بن محمود البخاري (ت ٩٧٢هـ)، بيروت، دار الفكر.
- ١٦- جامع الدروس العربية: الغلابيني، مصطفى بن محمد (ت ١٣٦٤هـ)، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.
- ١٧- جمهرة اللغة: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ١٨- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد ندس فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ١٩- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: محمد بن عرفة (ت ١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، المكتبة العصرية، ط ١، ٢٠٠٧م.
- ٢٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني: أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٧م.
- ٢١- الحدود في علم النحو: الأبيدي، أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن نولي، العدد: ١١٢، السنة ٣٣، المدينة المنورة، ٢٠٠١م.
- ٢٢- خزانة الأدب: ابن حجة الحموي، أبو بكر بن علي (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط الأخيرة، ٢٠٠٤م.
- ٢٣- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.
- ٢٤- الذخيرة: القرافي المالكي (ت ٦٨٤هـ)، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، تحقيق: محمد حجي، وسعيد اعراب، ومحمد بو خيزة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م.
- ٢٥- شذا العرف في فن الصرف: الحمالوي، أحمد بن محمد (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الرياض، مكتبة الرشد.
- ٢٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط ٢٠، ١٩٨٠م.
- ٢٧- شرح التصريف العزي: التفتازاني، سسعد الدين مسعود بن عمر (ت ٧٩٣هـ)، مطبعة مصطفى الباوي الحلبي وأولاده، ١٣٤٤هـ.
- ٢٨- شرح الفناري على إيساغوجي: محمد بن حمزة شمس الدين (ت ٨٣٤هـ)، استانبول.
- ٢٩- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣هـ.

- ٣٠- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة، ط ١.
- ٣١- الصحاح: الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.
- ٣٢- الطراز لأسرار البلاغة: العلوي، يحيى بن حمزة (ت ٧٤٥هـ)، بيروت، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٣٣- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكّي، د. صبحي إبراهيم الفقي، ط ١، دار قباء، مصر، ٢٠٠٠م: ٣٦.
- ٣٤- غريب الحديث: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- ٣٥- الفلاح شرح المراح: ابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ٣، ١٩٥٩م.
- ٣٦- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً: د. سعدي أبو حبيب، دمشق، دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٨م.
- ٣٧- الكامل في اللغة والأدب: المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي، ط ٣، ١٩٩٧م.
- ٣٨- الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٨٨م.
- ٣٩- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله نيهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
- ٤٠- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، بيروت، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- ٤١- اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ٢٠٠٤م.
- ٤٢- اللمع في العربية: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية.
- ٤٣- المجموعة النورية المشتعلة على ستة كتب في النحو: (الكافية لابن الحاجب) وشرحها وحواشيها: مجموعة من المؤلفين، مراجعة وتصحيح: فؤاد ناصر، نشر: تركيا، دار نور الصباح، لبنان، ط ٧، ٢٠١٠م.
- ٤٤- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، إبراهيم بن السري (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- ٤٥- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى وآخرون، دار الدعوة.
- ٤٦- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، بيروت، دار الشرق العربي، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٤٧- المفتاح في الصرف: الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت ٤٧١هـ)، تحقيق وتقديم: د. علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٧م.

- ٤٨- المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ٤٩- المفصل في صناعة الإعراب: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٥٠- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب.
- ٥١- الممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- ٥٢- المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٩٥٤م.
- ٥٣- الموازنة بين أبي تمام والبحتري: أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر نشر، دار المعارف، ط ٤، المجلد الثالث: تحقيق: د. عبد الله المحارب (رسالة دكتوراة)، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٤م.
- ٥٤- نتائج الفكر في النحو: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م.
- ٥٥- النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥.
- ٥٦- نهاية الأرب في فنون الدب: النويري، أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٥٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.